

كان يكون ميمها اوجهها والمعدوم كان يقول اجزت لمن سيولد فلان وقيل بصحته
ان عطف على موجود كاجزت بك لمن سيولدك وعدم صحته اقرب وكذا الاجازة لموجود
او معدوم وعلفت بشرط مشيئة الغير كاجزت بك ان شاء فلان واجزت لمن شاء فلان
لا اجزت لك ان نشئت على الاصح في جميع ما ذكر وقد جوز الراية بجميع ذلك سوى
المجهول ما لم يتبين المراد منه العلامه الخطيب وحكاه عن بعض مشايخه وكل
ذلك كما قاله ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة للعينة مختلف
في صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين
فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذ حصل فيها الاسترسال المذكور في التوسع فانها
تزداد ضعفا كلما فيها الجملة تخبر من ايراد الحديث معضلا وما ههنا انتهى الكلام على صيغ
الاداء والله اعلم قوله ومن انواع اى المهمة عند الحديث قوله طبقت
الرواة (وغيره) مواليدهم ووفيا بهم بنحو ان لا يعرفها يحصل الامن من عدى
المدعى للقاء بعضهم وهو نفس الامر ليس كذلك وبها يعرف المرسل والمنقطع من
المتصل قال ابن الصلاح والناظر في هذا الفن يحتاج الى معرفة المواليده والوفيا
ومن اخذ واعنه ومن اخذ عنهم ونحو ذلك قوله اى الرواة لا تفسر للطبقة
اصطلاحا وهي لغة القوم المشابهون وربوا ويكون من طبقة طبائهم بعبارة
من وجهه ومن طبقة اخرى لمشايعته لهما من اخر فان من مالک الانصارى ونحوه
من صفار الصحابة كان بن عباس وابن عمر وابن الزبير من طبقة العشرة عند من عد
الصحابة كلهم طبقة واحدة كان بن حبان اشترى لهم في الصحبة ومن طبقة اخرى
دون طبقة العشرة عند من عد الصحابة طباقا والتابعين طباقا كابي عبد الله محمد
ابن سعيد البغدادي وكتابه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة
وهم التابعون فمن نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل
الكل طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم
كما فعل مسلم وابن سعد وتقدم في تعريف الصحابي بيان عدة طبائهم قوله
والشيوخ اى والاخذ عنهم قوله ليامن من تداخل المشتهيين اى وليكن
الاطلاع على التدليس الوقوف على حقيقة المراد من العنينة وهذا ابياد

لغائذة

لغائذة معرفة طبقات الرواة وقوله المشتهيين اى للاتفاق في نحو اسم او كنية
قوله وبلد انهم اى ومعرفة بها وكذا ايقال فيما بعده كما بينه المصنف الاول قوله
ليامن من تداخل المشتهيين اى بيان لغائذة معرفة بلد انهم وقوله المتفقين اى
خطا ولغائذة قوله في النسب) بنحو ان لا يكره فجمع نسبة قوله لقد يلا
وجرحها اى وجهالة وهو تمييز وجهه لخصرات الراية امان تعرف عدالتها او يعرف
فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك واعلم انه لا يقبل التركية من عارف باسبابها
ولو هو ممن واحد على الاصح وينبغي ان لا يقبل التعديل والجرح الا ممن عدل مشيظ
ويجوز المتكلم من اهل الجرح والتعديل من التساهل فيهما فان من عدل من غير
تثبت او جرح بغير محرز فقد وقع في الجرح العظيم والآفات تدخل في هذا اثاره من الجرح
والغرض الفاسد كما نشاهده ثم كثرت من المتأخرين وكلام المتقدمين سلم من هذا
غايبا ومن المقر في هذا الفن ان كلام الاقران في بعضهم لا يقدرح ونارة من الخائفة
في العقائد وهو كثير قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد تقدم الكلام
في العمل برواية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل عند التعارض ان صدر
معنا من عارف باسبابه والا فالاصل العدالة تحسب للنظر بالمسلم في جرح باليقين
الاول ما اذا كان غير مفسر السبب فانه لم يقدح فيمن ثبتت عدالتها وان قدح
فيمن جهل حاله وبالشأن ما اذا صدر من غير عارف بالاسباب فانه لم يعتبر به
ايضا فان خلا الجرح عن تعديل قبل الجرح فيه غير معين السبب اذا صدر من عارف
باسبابه كترك او غير قوى على الاصح لانه اذا لم يكن فيه تعديل كان في حيز
المجهول واعمال قول الجرح الى من اهماله وما لب ابن الصلاح في مثل هذا التوقف
قوله وصرنا بهما الخ قد بين رحمه الله تعالى اسباب الرد فيما مضى وحصرتها في
وتقدم الكلام عليها مفصلا والغرض هنا ذكر اللفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك
المراتب وصنف فيها ابو محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم فاجاد واحسن قوله والبخاري
هو بكسر العين وسكون الجيم قوله كما وثق الناس اى اكثرهم اعتمادا ونحوه اعديل
الناس واثبت الناس ولا يسأل عنه اليه المنتهى في التثبت اى التيقظ والعتاب
ديانة ورواية وهذا وقع في عبارة الامام اجل قوله المكرر جعله شيخ الاسلام